يرحب مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان، والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام، والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام، بقرار البرلمان اللبناني إلغاء عقوبة الإعدام، معتبرين إياه خطوة هامة نحو الإعمال الكامل للحق في الحياة. وبصفتها مدافعًا راسخًا عن إلغاء عقوبة الإعدام، ترى هذه المنظمات الحقوقية أن هذا تطور بالغ الأهمية في منطقة لا تزال فيها هذه العقوبة متجذرة بقوة، بل وتزداد شيوعًا. وبمجرد إقرار القانون، سيصبح لبنان أول دولة في الشرق الأوسط تلغي عقوبة الإعدام. ويحث المركز الدول الأخرى في المنطقة على أن تحذو حذو لبنان وتبدأ باتخاذ خطوات ملموسة نحو الإلغاء الكامل لهذه العقوبة. وفي ظل حالة عدم اليقين الإقليمي العميق، يجب ألا تكون الأزمة ذريعة للتقاعس، بل حافزًا لمزيد من الالتزام بحماية حقوق الإنسان.

لبنان يصوّت على إلغاء عقوبة الإعدام

في 11 أغسطس/آب 2026، صوّت البرلمان اللبناني على إلغاء عقوبة الإعدام. بموجب تعديل المادة 37 من قانون العقوبات اللبناني رقم 340 لسنة 1943، يُلغي مشروع القانون الجديد عقوبة الإعدام كعقوبة محتملة لأي جريمة، ويستبدلها بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. وقد حظي هذا الإجراء بدعم واسع النطاق، لا سيما من الحزبين الرئيسيين في البرلمان اللبناني المؤلف من 128 مقعدًا، حيث مثّلت كتلة حزب الله البرلمانية المعارضة الرئيسية. ورغم أن تنفيذه لا يزال رهنًا بموافقة الرئيس، إلا أن هذه الموافقة تُعتبر إجراءً شكليًا إلى حد كبير. ونظرًا لأن حكومة الرئيس جوزيف عون قد أعربت بالفعل عن دعمها لهذا الإجراء، فمن المتوقع أن يُوقّع مشروع القانون ليصبح قانونًا نافذًا دون أي اعتراض.

وحتى الآن، كان لبنان يُصنّف كدولة مُلغية لعقوبة الإعدام بحكم الأمر الواقع، أي دولة تُبقي على عقوبة الإعدام في القانون ولكنها لم تُنفّذ أي إعدام منذ عشر سنوات أو أكثر. وعلى الرغم من أن لبنان حافظ على وقف تنفيذ أحكام الإعدام لمدة 22 عامًا - كان آخرها في يناير 2004 - إلا أن محاكمه استمرت في إصدار أحكام الإعدام. وبحلول أوائل عام 2026، كان ما يُقدّر بنحو 85 شخصًا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام. بعد الموافقة على مشروع القانون، سيتم تخفيف هذه الأحكام إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.

سابقة تاريخية في المنطقة

بمجرد إقرار القانون، سيصبح لبنان أول دولة في الشرق الأوسط تلغي عقوبة الإعدام، ما يمثل مثالاً قوياً على التقدم في منطقة تشهد تزايداً في تطبيق هذه العقوبة. فقد كشف التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية حول عقوبة الإعدام أن عام 2025 شهد أعلى عدد من عمليات الإعدام المسجلة منذ عام 1981، والتي نُسبت غالبيتها العظمى إلى الشرق الأوسط.

يأتي هذا الارتفاع في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، حيث توسع عدة دول نطاق استخدام عقوبة الإعدام تحت ذريعة الأمن القومي. فقد وسّعت إيران، المسؤولة بالفعل عن غالبية عمليات الإعدام المسجلة في ذلك العام، نطاق تطبيق عقوبة الإعدام في أواخر عام 2025 ليشمل الأفراد المدانين بالتعاون مع "دول معادية". وعقب العدوان الأمريكية الإسرائيلية على إيران في شباط /فبراير 2026، أُعدم ما لا يقل عن 56 شخصاً بموجب هذه الأحكام الموسعة المتعلقة بالأمن القومي.

على مقربة من لبنان، استأنفت الأردن عمليات الإعدام في يونيو/حزيران 2026 بعد توقف دام تسع سنوات، حيث أعدمت ستة أشخاص أدينوا بجرائم تتعلق بالإرهاب والمخدرات. وفي الوقت نفسه، في فلسطين المحتلة، سنّت السلطات الإسرائيلية تشريعاً يُلزم بعقوبة الإعدام للفلسطينيين المدانين بجرائم تتعلق بالإرهاب.

في وقتٍ تشهد فيه المنطقة تراجعاً ملحوظاً، يُقدّم لبنان تذكيراً قوياً بأن الحق في الحياة غير قابل للتفاوض، حتى في أوقات الأزمات. فالبلاد نفسها تعاني من اضطرابات عميقة، حيث تسبب الغزو الإسرائيلي في نزوح أكثر من 350 ألف شخص ومقتل ما لا يقل عن 4346. وبدلاً من أن تسمح هذه الأزمة بتقويض التزامها بحقوق الإنسان، أظهر لبنان أن حماية الحياة تزداد أهميةً عندما تكون في أشدّ حالات التهديد.

نموذج للتقدم الإقليمي

لم يكن توجه لبنان نحو إلغاء عقوبة الإعدام وليد اللحظة، بل هو ثمرة ما يقارب خمسة عقود من الحملات والمناصرة. بدأت الجهود في ثمانينيات القرن الماضي بقيادة الدكتور وليد سلايبي والدكتورة أوغاريت يونان، اللذين أسسا الحملة الوطنية لمناهضة عقوبة الإعدام في لبنان عام ١٩٩٧. ومن خلال المناصرة والسياسات والتوعية، عملا على تغيير نظرة الرأي العام تجاه عقوبة الإعدام.

ورغم أن التقدم كان تدريجيًا، إلا أن جهودهما بدأت تؤتي ثمارها. اتخذ لبنان سلسلة من الخطوات المتدرجة نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك إلغاء البرلمان لعقوبة الإعدام الإلزامية في جريمة القتل عام ٢٠٠١. وفي أعقاب الغضب الشعبي والدولي الواسع النطاق إزاء إعدام ثلاثة رجال أدينوا بجرائم عنف في يناير ٢٠٠٤، أعلن عدد من وزراء العدل رفضهم التوقيع على أوامر الإعدام، مما أدى إلى وقف فعلي لتنفيذ أحكام الإعدام لمدة ٢٢ عامًا. في عام ٢٠١١، تمّ اعتماد تشريع لإضفاء الطابع الرسمي على وضع المحكومين بالإعدام والسماح بتخفيف أحكامهم. كما عزّز لبنان التزامه بإلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد الدولي، حيث صوّت لصالح قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في أعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ و٢٠٢٦، بعد أن كان قد امتنع عن التصويت على مثل هذه القرارات منذ التصويت الأول في عام ٢٠٠٧.

كذلك، فإنّ هذا القانون الأخير ليس المحاولة الأولى للبنان نحو الإلغاء القانوني الكامل لعقوبة الإعدام. فقد شملت الجهود السابقة مشروع قانون اقترحه وليد سلايبي في عام ٢٠٠٤، ومشروع قانون قدّمه وزير العدل آنذاك إبراهيم نجار إلى مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٨، وآخر قدّمه النائب إيلي كيروز في عام ٢٠١٢. ورغم عدم نجاح هذه المبادرات، إلا أنها ساهمت في بناء الزخم السياسي والقانوني الذي مهّد الطريق في نهاية المطاف للتقدّم الذي نشهده اليوم.

الطريق نحو إلغاء عقوبة الإعدام

يُظهر لبنان أن التغيير لا يجب أن يحدث بين عشية وضحاها، بل يمكن أن يكون تدريجيًا ومتدرجًا. لكن لا بد من أن يبدأ من مكان ما.

تدعو اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدول العربية إلى الاقتداء بلبنان واتخاذ خطوات جادة نحو إلغاء عقوبة الإعدام. وإدراكًا منها أن الخطوة الأولى والأهم هي الوقف الفوري لتنفيذ أحكام الإعدام، وتماشيًا مع إعلان الإسكندرية لعام ٢٠٠٨، تدعو اللجنة جامعة الدول العربية وغيرها من الهيئات الإقليمية إلى فرض وقف مؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام. ونظرًا لأن تطبيق عقوبة الإعدام في العديد من الدول العربية يتجاوز الحدود المسموح بها بموجب الشريعة الإسلامية، تدعو اللجنة منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم هذا الوقف المؤقت والعمل على تعزيزه.

وفي حين ترحب اللجنة بالدول التي فرضت بالفعل وقفًا مؤقتًا لتنفيذ أحكام الإعدام بحكم الأمر الواقع، فإنها تحثها على المضي قدمًا نحو الإلغاء القانوني الكامل لهذه العقوبة. يشمل ذلك المغرب، الذي نفّذ آخر حكم إعدام عام 1993، وتونس، التي كان آخر حكم إعدام فيها عام 1991. ورغم هذه الهدنات الطويلة الأمد، لا يزال كلا البلدين يُصدر أحكام الإعدام، مما يُبقي

السجناء في حالة من عدم اليقين لفترات طويلة. ونظرًا للأثر النفسي البالغ للعيش تحت وطأة حكم الإعدام، فضلًا عن التكاليف المالية والمؤسسية للحفاظ على أنظمة المحكومين بالإعدام، فمن الضروري أن تتخذ هذه الدول الخطوة التالية نحو الإلغاء القانوني الكامل لعقوبة الإعدام.
تمر المنطقة بفترة من عدم اليقين العميق. ومع ذلك، لا ينبغي أن يُتخذ عدم اليقين والأزمة ذريعةً لتأخير التقدم في مجال حقوق الإنسان؛ بل يجب مواجهتهما بتجديد الالتزام بالعمل. وفي وقتٍ كهذا، تحثّ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان الدول على إعادة تأكيد التزامها بالحق في الحياة واتخاذ خطوات جادة لضمان حمايته.